أنباء المحطات تبدأ من ٢٠ مقعداً، والمدفعية في ملعب الجسلمة لا تتوقف

(مقالة أخرى في الصفحة ١٤)

أعلنت مديرية الإطفاء والإنقاذ في مدينة الجسلمة عن تشكيل فريق متخصص لمكافحة حرائق المحطات، يبدأ عمله بـ ٢٠ مقعداً و٣ مركبات إطفاء، على أن يرتفع العدد إلى ٤٥ مقعداً خلال عامين. وقال مدير المديرية العقيد سامر الطحلاوي إن الفريق سيتمركز في ثكنة الجسلمة الشرقية، وإن زمن الاستجابة المستهدف لا يتجاوز ٨ دقائق في ٩٥ في المئة من البلاغات داخل حدود المدينة.

وأوضح الطحلاوي أن التشكيل الجديد جاء بعد دراسة استمرت ١٤ شهراً، وأن الفريق سيتلقى تدريباً خاصاً في التعامل مع الحرائق التي تشمل الوقود والمواد الكيميائية، إضافة إلى عمليات الإنقاذ من الأماكن المغلقة. وأضاف أن ٣٠ عنصراً من الفريق الجديد أنهوا دورة تأهيلية مدتها ٦ أسابيع في مركز التدريب الإقليمي في وادي الزعرور، بينما يخضع الباقون لدورة مكثفة تستمر شهرين.

وأكد العقيد الطحلاوي أن المديرية طلبت من كل محطة وقود تجديد شهادة السلامة قبل ١٥ حزيران، وأن أي محطة لا تلتزم بالاشتراطات الفنية ستتعرض لغرامة تبدأ من ٢٥٠٠ دينار. وقال: «لن نتردد في إغلاق أي موقع يشكل خطراً على السكان، فالسلامة لا تحتمل المجاملة». وأشار إلى أن الحملة ستشمل ٤٢ محطة في المرحلة الأولى.

من جهته، أبدى رئيس بلدية الجسلمة المهندس وليد الكرمي ارتياحه لقرار التشكيل، مؤكداً أن البلدية ستخصص موقفاً مجانياً لسيارات الفريق قرب مبنى البلدية. وأضاف أن المجلس البلدي سيناقش في جلسته المقررة في ٩ حزيران مقترحاً بإعفاء المتطوعين في الدفاع المدني من رسوم الدورات التدريبية، مشيراً إلى أن عددهم يتجاوز ٣٠٠ متطوع.

وتأتي هذه الخطوة بعد حريق كبير شب في مستودع للأعلاف على طريق المطحنة القديمة في ٢ آذار، واستغرقت السيطرة عليه ١٨ ساعة، وألحق أضراراً قدرت بنحو ٤٠ مليون دينار. وقال أحد المتضررين، التاجر عبد الرحيم الدباغ، إن الحريق أتى على ٩٠٠ طن من العلف، مؤكداً أن التأخر في الوصول كان السبب الرئيسي في اتساع رقعة النار.

وأعلنت المديرية أن الفريق سيبدأ عمله الفعلي في ١ تموز، بعد انتهاء فترة التجارب التي تستمر ٤٥ يوماً. وقال الطحلاوي: «نريد أن نكون جاهزين قبل أن نحتاج، لا أن نبدأ التعلم على حساب الأرواح». وأكد أن المديرية ستنشر تقريراً شهرياً عن عدد البلاغات وزمن الاستجابة، ليكون متاحاً للرأي العام.

مجلس الأمناء يقر موازنة المعهد للعام الدراسي ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥ بعجز مقداره ٣٫٢ مليون دينار

(متابعة من الصفحة الأولى)

وأوضح الدكتور فراس العبيدي أن العجز المقدر يشمل مخصصات لتوسعة مختبرات الهندسة الكهربائية وشراء أجهزة جديدة للمكتبة المركزية، إضافة إلى تخصيص مبلغ لتجديد شبكة الإنترنت في المبنى الشرقي. وقال: «لا نريد أن نؤجل ما يحتاجه الطلاب اليوم بحجة أن الأرقام لا تسمح، فالتأجيل يكلف أكثر في السنوات التالية».

وبين أن المجلس طلب من الإدارة المالية إعداد خطة واضحة لتقليص العجز خلال ثلاث سنوات، على أن تعرض نتائجها على المجلس في نهاية كل سنة. وأشار إلى أن الخطة ستعتمد على زيادة الإيرادات الذاتية، وترشيد النفقات التشغيلية، وإعادة النظر في بعض الرسوم الدراسية غير الأساسية.

من جهته، أكد رئيس المجلس الدكتور سليم الحوراني أن الموازنة الجديدة تعكس التزام المعهد بالحفاظ على جودة التعليم رغم الظروف الصعبة، مشيرا إلى أن المجلس سيتابع تنفيذها عن كثب. وقال: «لن نسمح بأن يكون العجز ذريعة لتراجع مستوى الخريجين، فسمعة المعهد هي رأسماله الحقيقي».

وأعلن الحوراني أن المجلس قرر تشكيل لجنة فرعية برئاسة عضو المجلس السيد رامي الخطيب، لمتابعة تنفيذ الخطة المالية ورفع تقرير ربع سنوي إلى المجلس. وأضاف أن اللجنة ستضم ممثلين عن الطلاب والأساتذة، وأن اجتماعها الأول سيعقد في ١٥ تموز المقبل.

وتأتي هذه الخطوة بعد سلسلة من الاجتماعات التي عقدها المجلس خلال الأشهر الثلاثة الماضية، حيث تم خلالها مناقشة عدة سيناريوهات للتعامل مع العجز المتوقع. وكان المجلس قد رفض في البداية اقتراحا بزيادة الرسوم بنسبة 10 في المئة، قبل أن يتراجع عنه بعد اعتراض عدد من أعضاء مجلس الطلبة.

وأكد الخطيب أن اللجنة ستعقد جلسة استماع علنية في مقر المعهد في ٢٠ تموز، يدعى إليها ممثلون عن الطلاب وأولياء الأمور، للاستماع إلى ملاحظاتهم قبل رفع التقرير النهائي. وقال: «نريد أن يشعر الجميع أن هذه الخطة خطتهم، وأن نجاحها مسؤولية مشتركة».

(مقالة أخرى في الصفحة ١٤)

وأعلنت مديرية الإطفاء والإنقاذ في مدينة الجسلمة عن تشكيل فريق متخصص لمكافحة حرائق المحطات، يبدأ عمله بـ ٢٠ مقعداً و٣ مركبات إطفاء، على أن يرتفع العدد إلى ٤٥ مقعداً خلال عامين. وقال مدير المديرية العقيد سامر الطحلاوي إن الفريق سيتمركز في ثكنة الجسلمة الشرقية، وإن زمن الاستجابة المستهدف لا يتجاوز ٨ دقائق في ٩٥ في المئة من البلاغات داخل حدود المدينة.

وأوضح الطحلاوي أن التشكيل الجديد جاء بعد دراسة استمرت ١٤ شهراً، وأن الفريق سيتلقى تدريباً خاصاً في التعامل مع الحرائق التي تشمل الوقود والمواد الكيميائية، إضافة إلى عمليات الإنقاذ من الأماكن المغلقة. وأضاف أن ٣٠ عنصراً من الفريق الجديد أنهوا دورة تأهيلية مدتها ٦ أسابيع في مركز التدريب الإقليمي في وادي الزعرور، بينما يخضع الباقون لدورة مكثفة تستمر شهرين.

وأكد العقيد الطحلاوي أن المديرية طلبت من كل محطة وقود تجديد شهادة السلامة قبل ١٥ حزيران، وأن أي محطة لا تلتزم بالاشتراطات الفنية ستتعرض لغرامة تبدأ من ٢٥٠٠ دينار. وقال: «لن نتردد في إغلاق أي موقع يشكل خطراً على السكان، فالسلامة لا تحتمل المجاملة». وأشار إلى أن الحملة ستشمل ٤٢ محطة في المرحلة الأولى.

من جهته، أبدى رئيس بلدية الجسلمة المهندس وليد الكرمي ارتياحه لقرار التشكيل، مؤكداً أن البلدية ستخصص موقفاً مجانياً لسيارات الفريق قرب مبنى البلدية. وأضاف أن المجلس البلدي سيناقش في جلسته المقررة في ٩ حزيران مقترحاً بإعفاء المتطوعين في الدفاع المدني من رسوم الدورات التدريبية، مشيراً إلى أن عددهم يتجاوز ٣٠٠ متطوع.

وتأتي هذه الخطوة بعد حريق كبير شب في مستودع للأعلاف على طريق المطحنة القديمة في ٢ آذار، واستغرقت السيطرة عليه ١٨ ساعة، وألحق أضراراً قدرت بنحو ٤٠ مليون دينار. وقال أحد المتضررين، التاجر عبد الرحيم الدباغ، إن الحريق أتى على ٩٠٠ طن من العلف، مؤكداً أن التأخر في الوصول كان السبب الرئيسي في اتساع رقعة النار.

وأعلنت المديرية أن الفريق سيبدأ عمله الفعلي في ١ تموز، بعد انتهاء فترة التجارب التي تستمر ٤٥ يوماً. وقال الطحلاوي: «نريد أن نكون جاهزين قبل أن نحتاج، لا أن نبدأ التعلم على حساب الأرواح». وأكد أن المديرية ستنشر تقريراً شهرياً عن عدد البلاغات وزمن الاستجابة، ليكون متاحاً للرأي العام.

مجلس الأمناء يقر موازنة المعهد للعام الدراسي ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥ بعجز مقداره ٣٫٢ مليون دينار

(متابعة من الصفحة الأولى)

وأوضح الدكتور فراس العبيدي أن العجز المقدر يشمل مخصصات لتوسعة مختبرات الهندسة الكهربائية وشراء أجهزة جديدة للمكتبة المركزية، إضافة إلى تخصيص مبلغ لتجديد شبكة الإنترنت في المبنى الشرقي. وقال: «لا نريد أن نؤجل ما يحتاجه الطلاب اليوم بحجة أن الأرقام لا تسمح، فالتأجيل يكلف أكثر في السنوات التالية».

وبين أن المجلس طلب من الإدارة المالية إعداد خطة واضحة لتقليص العجز خلال ثلاث سنوات، على أن تعرض نتائجها على المجلس في نهاية كل سنة. وأشار إلى أن الخطة ستعتمد على زيادة الإيرادات الذاتية، وترشيد النفقات التشغيلية، وإعادة النظر في بعض الرسوم الدراسية غير الأساسية.

من جهته، أكد رئيس المجلس الدكتور سليم الحوراني أن الموازنة الجديدة تعكس التزام المعهد بالحفاظ على جودة التعليم رغم الظروف الصعبة، مشيرا إلى أن المجلس سيتابع تنفيذها عن كثب. وقال: «نريد أن يشعر الجميع أن هذه الخطة خطتهم، وأن نجاحها مسؤولية مشتركة».

وأعلن الحوراني أن المجلس قرر تشكيل لجنة فرعية برئاسة عضو المجلس السيد رامي الخطيب، لمتابعة تنفيذ الخطة المالية ورفع تقرير ربع سنوي إلى المجلس. وأضاف أن اللجنة ستضم ممثلين عن الطلاب والأساتذة، وأن اجتماعها الأول سيعقد في ١٥ تموز المقبل.

وتأتي هذه الخطوة بعد سلسلة من الاجتماعات التي عقدها المجلس خلال الأشهر الثلاثة الماضية، حيث تم خلالها مناقشة عدة سيناريوهات للتعامل مع العجز المتوقع. وكان المجلس قد رفض في البداية اقتراحا بزيادة الرسوم بنسبة 10 في المئة، قبل أن يتراجع عنه بعد اعتراض عدد من أعضاء مجلس الطلبة.

وأكد الخطيب أن اللجنة ستعقد جلسة استماع علنية في مقر المعهد في ٢٠ تموز، يدعى إليها ممثلون عن الطلاب وأولياء الأمور، للاستماع إلى ملاحظاتهم قبل رفع التقرير النهائي. وقال: «نريد أن يشعر الجميع أن هذه الخطة خطتهم، وأن نجاحها مسؤولية مشتركة».

(مقالة أخرى في الصفحة ١٤)

وأعلنت مديرية الإطفاء والإنقاذ في مدينة الجسلمة عن تشكيل فريق متخصص لمكافحة حرائق المحطات، يبدأ عمله بـ ٢٠ مقعداً و٣ مركبات إطفاء، على أن يرتفع العدد إلى ٤٥ مقعداً خلال عامين. وقال مدير المديرية العقيد سامر الطحلاوي إن الفريق سيتمركز في ثكنة الجسلمة الشرقية، وإن زمن الاستجابة المستهدف لا يتجاوز ٨ دقائق في ٩٥ في المئة من البلاغات داخل حدود المدينة.

وأوضح الطحلاوي أن التشكيل الجديد جاء بعد دراسة استمرت ١٤ شهراً، وأن الفريق سيتلقى تدريباً خاصاً في التعامل مع الحرائق التي تشمل الوقود والمواد الكيميائية، إضافة إلى عمليات الإنقاذ من الأماكن المغلقة. وأضاف أن ٣٠ عنصراً من الفريق الجديد أنهوا دورة تأهيلية مدتها ٦ أسابيع في مركز التدريب الإقليمي في وادي الزعرور، بينما يخضع الباقون لدورة مكثفة تستمر شهرين.

وأكد العقيد الطحلاوي أن المديرية طلبت من كل محطة وقود تجديد شهادة السلامة قبل ١٥ حزيران، وأن أي محطة لا تلتزم بالاشتراطات الفنية ستتعرض لغرامة تبدأ من ٢٥٠٠ دينار. وقال: «لن نتردد في إغلاق أي موقع يشكل خطراً على السكان، فالسلامة لا تحتمل المجاملة». وأشار إلى أن الحملة ستشمل ٤٢ محطة في المرحلة الأولى.

من جهته، أبدى رئيس بلدية الجسلمة المهندس وليد الكرمي ارتياحه لقرار التشكيل، مؤكداً أن البلدية ستخصص موقفاً مجانياً لسيارات الفريق قرب مبنى البلدية. وأضاف أن المجلس البلدي سيناقش في جلسته المقررة في ٩ حزيران مقترحاً بإعفاء المتطوعين في الدفاع المدني من رسوم الدورات التدريبية، مشيراً إلى أن عددهم يتجاوز ٣٠٠ متطوع.

وتأتي هذه الخطوة بعد حريق كبير شب في مستودع للأعلاف على طريق المطحنة القديمة في ٢ آذار، واستغرقت السيطرة عليه ١٨ ساعة، وألحق أضراراً قدرت بنحو ٤٠ مليون دينار. وقال أحد المتضررين، التاجر عبد الرحيم الدباغ، إن الحريق أتى على ٩٠٠ طن من العلف، مؤكداً أن التأخر في الوصول كان السبب الرئيسي في اتساع رقعة النار.

وأعلنت المديرية أن الفريق سيبدأ عمله الفعلي في ١ تموز، بعد انتهاء فترة التجارب التي تستمر ٤٥ يوماً. وقال الطحلاوي: «نريد أن نكون جاهزين قبل أن نحتاج، لا أن نبدأ التعلم على حساب الأرواح». وأكد أن المديرية ستنشر تقريراً شهرياً عن عدد البلاغات وزمن الاستجابة، ليكون متاحاً للرأي العام.

مجلس الأمناء يقر موازنة المعهد للعام الدراسي ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥ بعجز مقداره ٣٫٢ مليون دينار

(متابعة من الصفحة الأولى)

وأوضح الدكتور فراس العبيدي أن العجز المقدر يشمل مخصصات لتوسعة مختبرات الهندسة الكهربائية وشراء أجهزة جديدة للمكتبة المركزية، إضافة إلى تخصيص مبلغ لتجديد شبكة الإنترنت في المبنى الشرقي. وقال: «لا نريد أن نؤجل ما يحتاجه الطلاب اليوم بحجة أن الأرقام لا تسمح، فالتأجيل يكلف أكثر في السنوات التالية».

وبين أن المجلس طلب من الإدارة المالية إعداد خطة واضحة لتقليص العجز خلال ثلاث سنوات، على أن تعرض نتائجها على المجلس في نهاية كل سنة. وأشار إلى أن الخطة ستعتمد على زيادة الإيرادات الذاتية، وترشيد النفقات التشغيلية، وإعادة النظر في بعض الرسوم الدراسية غير الأساسية.

من جهته، أكد رئيس المجلس الدكتور سليم الحوراني أن الموازنة الجديدة تعكس التزام المعهد بالحفاظ على جودة التعليم رغم الظروف الصعبة، مشيرا إلى أن المجلس سيتابع تنفيذها عن كثب. وقال: «نريد أن يشعر الجميع أن هذه الخطة خطتهم، وأن نجاحها مسؤولية مشتركة».

وأعلن الحوراني أن المجلس قرر تشكيل لجنة فرعية برئاسة عضو المجلس السيد رامي الخطيب، لمتابعة تنفيذ الخطة المالية ورفع تقرير ربع سنوي إلى المجلس. وأضاف أن اللجنة ستضم ممثلين عن الطلاب والأساتذة، وأن اجتماعها الأول سيعقد في ١٥ تموز المقبل.

وتأتي هذه الخطوة بعد سلسلة من الاجتماعات التي عقدها المجلس خلال الأشهر الثلاثة الماضية، حيث تم خلالها مناقشة عدة سيناريوهات للتعامل مع العجز المتوقع. وكان المجلس قد رفض في البداية اقتراحا بزيادة الرسوم بنسبة 10 في المئة، قبل أن يتراجع عنه بعد اعتراض عدد من أعضاء مجلس الطلبة.

وأكد الخطيب أن اللجنة ستعقد جلسة استماع علنية في مقر المعهد في ٢٠ تموز، يدعى إليها ممثلون عن الطلاب وأولياء الأمور، للاستماع إلى ملاحظاتهم قبل رفع التقرير النهائي. وقال: «نريد أن يشعر الجميع أن هذه الخطة خطتهم، وأن نجاحها مسؤولية مشتركة».

(مقالة أخرى في الصفحة ١٤)

وأعلنت مديرية الإطفاء والإنقاذ في مدينة الجسلمة عن تشكيل فريق متخصص لمكافحة حرائق المحطات، يبدأ عمله بـ ٢٠ مقعداً و٣ مركبات إطفاء، على أن يرتفع العدد إلى ٤٥ مقعداً خلال عامين. وقال مدير المديرية العقيد سامر الطحلاوي إن الفريق سيتمركز في ثكنة الجسلمة الشرقية، وإن زمن الاستجابة المستهدف لا يتجاوز ٨ دقائق في ٩٥ في المئة من البلاغات داخل حدود المدينة.

وأوضح الطحلاوي أن التشكيل الجديد جاء بعد دراسة استمرت ١٤ شهراً، وأن الفريق سيتلقى تدريباً خاصاً في التعامل مع الحرائق التي تشمل الوقود والمواد الكيميائية، إضافة إلى عمليات الإنقاذ من الأماكن المغلقة. وأضاف أن ٣٠ عنصراً من الفريق الجديد أنهوا دورة تأهيلية مدتها ٦ أسابيع في مركز التدريب الإقليمي في وادي الزعرور، بينما يخضع الباقون لدورة مكثفة تستمر شهرين.

وأكد العقيد الطحلاوي أن المديرية طلبت من كل محطة وقود تجديد شهادة السلامة قبل ١٥ حزيران، وأن أي محطة لا تلتزم بالاشتراطات الفنية ستتعرض لغرامة تبدأ من ٢٥٠٠ دينار. وقال: «لن نتردد في إغلاق أي موقع يشكل خطراً على السكان، فالسلامة لا تحتمل المجاملة». وأشار إلى أن الحملة ستشمل ٤٢ محطة في المرحلة الأولى.

من جهته، أبدى رئيس بلدية الجسلمة المهندس وليد الكرمي ارتياحه لقرار التشكيل، مؤكداً أن البلدية ستخصص موقفاً مجانياً لسيارات الفريق قرب مبنى البلدية. وأضاف أن المجلس البلدي سيناقش في جلسته المقررة في ٩ حزيران مقترحاً بإعفاء المتطوعين في الدفاع المدني من رسوم الدورات التدريبية، مشيراً إلى أن عددهم يتجاوز ٣٠٠ متطوع.

وتأتي هذه الخطوة بعد حريق كبير شب في مستودع للأعلاف على طريق المطحنة القديمة في ٢ آذار، واستغرقت السيطرة عليه ١٨ ساعة، وألحق أضراراً قدرت بنحو ٤٠ مليون دينار. وقال أحد المتضررين، التاجر عبد الرحيم الدباغ، إن الحريق أتى على ٩٠٠ طن من العلف، مؤكداً أن التأخر في الوصول كان السبب الرئيسي في اتساع رقعة النار.

وأعلنت المديرية أن الفريق سيبدأ عمله الفعلي في ١ تموز، بعد انتهاء فترة التجارب التي تستمر ٤٥ يوماً. وقال الطحلاوي: «نريد أن نكون جاهزين قبل أن نحتاج، لا أن نبدأ التعلم على حساب الأرواح». وأكد أن المديرية ستنشر تقريراً شهرياً عن عدد البلاغات وزمن الاستجابة، ليكون متاحاً للرأي العام.